



قرار رقم ١٦٦/٢٠٠٧

في شأن تنظيم تقديم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة

استناداً إلى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠، وتعديلاته وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

مادة

المادة (١): في تطبيق أحكام هذا القرار يكون للكلمات والعبارات الواردة به ذات المعاني المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات المشار إليه، ويكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

موفر خدمة الانترنت: أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتقديم خدمة الانترنت بعد الحصول على الترخيص اللازم طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات المشار إليه.

خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت: يقصد بها خدمة نقل المحادثات الصوتية الهاتفية عبر شبكة المعلومات الرقمية العالمية (الانترنت) باستخدام بروتوكول الانترنت بدلاً من شبكة الاتصالات العامة (PSTN).

المادة (٢): يحظر تقديم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة إلا بعد التسجيل لدى الهيئة.

المادة (٣): يحصل رسم قدره (١٠ ر.ع) عشرة ريالات عمانية في الحالات الآتية:

١. التسجيل لدى الهيئة لتقديم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة.
٢. تجديد التسجيل لدى الهيئة لتقديم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة.
٣. إصدار شهادة تسجيل جديدة.

المادة (٤): لا يجوز تقديم خدمة الانترنت إلا من خلال موفر لهذه الخدمة مرخص له في السلطنة.

المادة (٥): يودع مبلغ قدره مائة ريال عماني كضمان مالي لدى الهيئة يتم إسترجاعه عند إغلاق المحل من قبل المالك بسبب ترك ممارسة النشاط.



المادة (٦): يلتزم مقدم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة بالآتي:

- ١) إخطار الهيئة قبل ثلاثين يوماً (٣٠) يوماً من إغلاق المكان المعد لتقديم خدمة الانترنت إغلاقاً نهائياً أو بتغيير المكان أو بيعه.
- ٢) تركيب برامج تعمل على حماية أجهزة الحاسوب من مخاطر فيروسات الحاسوب.
- ٣) إخطار مستخدمي الانترنت بالاستخدامات المحظورة قانوناً.
- ٤) منع استخدام أية مكونات لأجهزة أو برامج من شأنها مساعدة مستخدمي الانترنت على الاستخدام المحظور.
- ٥) التحقق من البيانات الشخصية لمستخدمي الانترنت وقيدها في سجل خاص يتم التوقيع فيه من هؤلاء المستخدمين مع تحديد وقت وتاريخ الاستخدام.
- ٦) ضمان خصوصية وسرية المعلومات الخاضعة لحماية القانون والتي يحصل عليها أو يكتسبها من أي شخص يقدم له الخدمة ما لم يكن ملزماً قانوناً بإفشائها.
- ٧) التقيد بالقوانين واللوائح السارية في هذا الشأن.

المادة (٧): يلتزم مقدم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة بتوفير ما يلزم للتعرف على جهاز الحاسوب الذي تم إجراء البحث أو تنزيل المادة المكتوبة أو الصوتية أو المرئية عن طريقه والاحتفاظ بتسجيل لهذه المعلومات لمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

المادة (٨): يلتزم مقدم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة بتمكين موظفي الهيئة المخولين صفة الضبطية القضائية من دخول الأماكن التي يجري فيها استخدام الانترنت وذلك لإجراء التفتيش والإطلاع على السجلات وفحص ومعاينة الأجهزة أو المعدات الخاصة بتقديم الخدمة.

المادة (٩): يحظر على مقدم خدمة الانترنت في المحلات التجارية والأماكن العامة تقديم خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت أو تقديم أية تسهيلات أو توجيهات للمستخدمين تمكنهم من استخدام هذه الخدمة المحظورة.



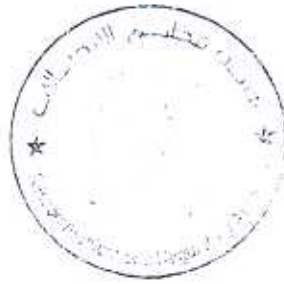
للمادة (١٠)، يجب ان تكون اماكن استخدام الانترنت مفتوحة المساحات ويحظر تخصيص
كباين مغلقة للمستخدمين.

للمادة (١١)، يتعين وضع دوائر تلفزيونية مغلقة باماكن تقديم خدمة الانترنت والاحتفاظ
بتسجيلاتها المرئية لمدة ثلاثة اشهر على الأقل.

للمادة (١٢)، مع عدم الإخلال بأية عقوبة منصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات المشار
إليه أو أي قانون آخر، يكون للهيئة في حالة مخالفة أحكام هذا القرار إغلاق محل
الانترنت لمدة شهر، وفي حالة التكرار يتم سحب الضمان المالي وإلغاء الموافقة
الصادرة من الهيئة وإغلاقه نهائياً.

للمادة (١٣)، ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره.


محمد بن ناصر الخصبيني
رئيس هيئة تنظيم الاتصالات



صدر في: ٢٩ شعبان ١٤٢٨ هـ
للموافق: ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ م